الأمانة العامة - أوراق السياسة

الحزب الوطني الديمقراطي
فكر جديد

مصر والعالم

المؤتمر السنوى ■ الفكر الجديد... وأولويات الإصلاح ■ سبتمبر ٢٠٠٤

تمثل هذه الوثيقة حصيلة الدراسة التى تمت داخل أمانة السياسات وتشكيلاتها المختلفة فى إطار صياغة سياسات عامة خاصة بالقضايا التى طرحت فى أوراق النقاش التى عرضت فى مؤتمرات الحزب السابقة، وهى: التعليم والبحث العلمى، والصحة والسكان، ومصر والعالم، والتوجه الإقتصادى، والشباب، والمرأة، وهى الأوراق التى تمت مناقشتها وإقرارها فى المؤتمر العام الثامن للحزب فى سبتمبر ٢٠٠٢، وكذلك أوراق حقوق المواطنة والديمقراطية، والحفاظ على الأرض الزراعية وإتجاهات النمو العمرانى، وحاضر ومستقبل قطاع النقل، والتى نوقشت وأقرت فى المؤتر السنوى الأول فى سبتمبر ٢٠٠٣.

ولقد قامت أمانة السياسات بتشكيل عدد من لجان السياسات المتخصصة، عكفت على دراسة هذه القضايا بشكل تفصيلى ومعمق، من خلال مجموعات عمل داخل اللجان اختصت كل منها بدراسة أحد القضايا التى تقع فى نطاق إهتمامها. كما قام المجلس الأعلى للسياسات التابع لأمانة السياسات بمناقشة عدد من هذه القضايا ودراسة أبعادها وآثارها المختلفة على المجتمع. كذلك تمت مناقشة التوجهات الرئيسية لهذه السياسات فى اللقاءات التى عقدتها أمانة السياسات مع لجان الحزب بالمحافظات.

وقد جاءت الصياغة النهائية لهذه الأوراق إنعكاساً لكل هذه الدراسات والمناقشات، بالإضافة الى الحوار الموسع مع حكومة الحزب فى الجوانب المختلفة للسياسات والإجراءات المقترحة للتنفيذ. ويرى الحزب أن طرح هذه السياسات التفصيلية فى المؤتمر السنوى الثانى للحزب هو تجسيد للشعار الذى رفعه الحزب فى مؤتمره العام الثامن حول "الدعوة للمشاركة"، كما يعد تعبيراً واضحاً عن دور الحزب الوطنى الديمقراطى بالتعاون مع الحكومة فى رسم السياسات العامة التى من شأنها تحقيق مصلحة الوطن والمواطنين.

المحتويات

مقدمة ـــــــ ١

١ - مصر وقضية فلسطين ـــــــ ٢

٢ - مصر وقضية العراق ـــــــ ٣

٣ - مصر وإصلاح النظام العربى ـــــــ ٣

٤ - مصر والأوضاع فى السودان ـــــــ ٤

٥ - مصر وأفريقيا ـــــــ ٥

٦ - مصر وقضية أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط ـــــــ ٥

٧ - مصر والمبادرات الدولية للإصلاح ـــــــ ٥

٨ - مصر ومنظمات المجتمع المدنى الدولى ـــــــ ٧

خاتمة ـــــــ ٧

الأمن القومى المصرى فى عالم متغير

مقدمة

يؤمن الحزب الوطنى الديمقراطى بأهمية اتباع سياسة خارجية ترمى فى المقام الأول إلى تدعيم وتحقيق المصالح الوطنية المصرية وخدمة أهداف التنمية الداخلية وبرامج الإصلاح فى جميع المجالات. وتنطلق توجهات الحزب فيما يتعلق بالسياسة الخارجية من الاقتناع بما لمصر من دور إقليمى رائد فرضته حقائق التاريخ والجغرافيا معا، وهو الدور الذى حافظت عليه مصر خلال فترات حرجة ومراحل دقيقة مرت بها هذه المنطقة من العالم الحافلة بالتقلبات والأنواء السياسية. كما باءت بالفشل كافة المحاولات التى بُذلت لزعزعة وضع مصر أو للانتقاص من دورها، وذلك لسبب بديهى وهو أنها تتكر وقائع التاريخ وتتغل حقائق الجغرافيا.

وما بين انعقاد المؤتمر السنوى الأول للحزب فى سبتمبر ٢٠٠٣ وانعقاد المؤتمر الثانى فى سبتمبر ٢٠٠٤، وقعت أحداث واستجدت متغيرات يتعين علينا التأمل فيما مثلته - وتمثله - من تحديات لأمن مصر القومى، وما قد يكون لها من انعكاسات على دورها وتأثيرها الإقليمى.

يأتى فى مقدمة تلك التحديات ما يشهده الفكر الاستراتيجى الدولى من تطوير للمفاهيم والمبادئ التى سادت العلاقات الدولية لسنوات طويلة، فلم تعد تلك المبادئ فى ذات الموقع الحاكم لتلك العلاقات على النحو الذى اعتاده العالم، بل شهدنا فيما كانت ثابتة تتهاوى، ومبادئ كنا نحسبها راسخة تتزعزع، فلم يعد مبدأ السيادة الوطنية ومفهوم الوحدة الإقليمية للدولة كافيين لمنع التدخل فى الشئون الداخلية للدول. وواكب هذا إنكار لحقائق التنوع الثقافى والتباين الاجتماعى بين الحضارات المختلفة، وتراجع دائرة الحوار الدولى أمام محاولات متصلة من بعض الأطراف الدولية لفرض رؤى وأنماط معينة من التفكير والحياة على الآخرين.

وفى هذا المناخ الدولى، جاء ما عُرف بمبادرة الشرق الأوسط الكبير أو الموسع التى أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية، وتلتها مبادرات عديدة من أطراف دولية أخرى. ويقدر الحزب ما قامت به القيادة السياسية من مساع كبيرة على عدة مستويات ومن خلال عدة دوائر للعمل الخارجى لإيضاح الصورة أمام مقدمى تلك المبادرات والتأكيد على عدم إمكانية تعميم التجارب الذاتية وتصديرها لكافة المجتمعات جاهزة للتطبيق بغض النظر عن الحقائق على الأرض وتباينها من دولة لأخرى، وهى المساعى التى أثمرت فى تليين مواقف تلك الأطراف ودفعها لابداء قدر أكبر من المرونة والواقعية فى أطروحاتها.

ويتصل بالحديث عن رفض الآخر، استمرار عجز المجتمع الدولى عن فهم جوهر قضية الارهاب والاتفاق على آلية واحدة للتعامل معها، وهو العجز الذى أثمر عن مناخ موات لاستمرار وتصاعد وتيرة الإرهاب الدولى الذى لم ولا يعرف حدودا، حيث طالت ضرباته الآثمة بلادا لم تخبره من قبل.

وقد أظهرت أحداث العام الماضى أن العالم اليوم هو أحوج ما يكون إلى تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب بصورة جماعية منظمة، الأمر الذى يؤكد مجددا على صواب الدعوة التى أطلقها الرئيس محمد حسنى مبارك منذ عام ١٩٨٦ لعقد مؤتمر دولى لبحث والاتفاق على سبل مكافحة الارهاب.

ولكن مما يؤسف له أن هناك خلطا غير مقبول بين الارهاب وكفاح الشعوب نحو الاستقلال والتحرر من الاحتلال الأجنبى، وهو خلط مخالف لحقائق الأمور وأحكام المنطق. وفى الوقت الذى يشدد فيه الحزب على أن الإرهاب مرفوض بكل صوره وأشكاله ومدان من كافة العهود و المواثيق الدولية، فإنه يؤكد على أن مقاومة الاحتلال الأجنبى هى حق مشروع كفلته ذات العهود والمواثيق الدولية.

وقد بلغ الخلط حد التعسف بربط الإرهاب بأتباع دين بعينه أو أبناء حضارة بذاتها، رغم أن تاريخ الإرهاب وقائمة ضحاياه يظهران بجلاء أن أحدا لم ينج من ويلاته، وأن المتهمين بارتكابه فى مكان ما هم قرناء ضحاياه فى مكان آخر، حيث نجد على الضفتين مذنبين و ضحايا فى آن واحد.

ولايقتصر الخلط والإزدواجية على قضية الارهاب فحسب، بل يشوب أيضا تعامل المجتمع الدولى مع قضية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ففى الوقت الذى يتفق فيه الجميع على خطورة تلك الأسلحة بما لا يدع مجالا للتشكيك فى ضرورة منع انتشارها وصولا إلى نزعها وتخليص الحياة البشرية من مخاطرها، فلازال المجتمع الدولى انتقائيا فى التعامل مع أسلحة الدمار الشامل، وبينما يسعى لفرض نظام رقابة صارم على واردات الدول الأعضاء بنظام منع الانتشار النووى، ومن ضمنها كافة الدول العربية، فإنه يغض الطرف عن استمرار اسرائيل فى بناء وتكديس ترسانتها النووية.

كما لازال المجتمع الدولى قاصرا عن الاستجابة لتطلع الدول النامية للاستفادة مما ترتبه لها المعاهدات الدولية من حق مشروع للسعى للاستفادة من الطاقة النووية فى الأغراض السلمية، ويطالب الحزب بتطبيق متوازن لتلك المعاهدات الدولية بحيث تكون الالتزامات المفروضة بموجبها على قدم المساواة مع الاستفادة مما تتيحه من رخص ومزايا.

ويرى الحزب أن استمرار اتباع المعايير المزدوجة من شأنه، ليس فقط استمرار تفاقم مخاطر الانتشار النووى وإضعاف الاقتناع بجدية وحجية الاتفاقيات الدولية الحاكمة لتلك القضية، بل أيضا استمرار حالة التوتر فى منطقة الشرق الأوسط. ومن هنا يأتى الاقتناع الراسخ بالمبادرة التى أطلقها الرئيس مبارك عام ١٩٩٠ لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل.

وعلى المستوى الإقليمى، وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، يؤكد الحزب على أهمية الرأى التاريخى الذى أبدته محكمة العدل الدولية بعدم شرعية الجدار الذى تبنيه إسرائيل على الأراضى الفلسطينية، وهو الرأى الذى أيدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة. لقد جاء هذا الرأى بمثابة رسالة قوية للمجتمع الدولى عامة ولاسرائيل

خاصة بأن شعلة العدالة لازالت حية مضيئة ، وأن ميزان العدل لازال قائما حاكما.

ويدعو الحزب حكومة إسرائيل إلى الاستماع لصوت العقل و الحكمة ووقف بناء هذا الجدار ، والعدول عن باقى ممارساتها غير الشرعية فى الأراضى المحتلة، بما يساعد على توفير المناخ الملائم لإعادة قاطرة السلام إلى مسارها الصحيح ، وصولا إلى إحلال السلام فى المنطقة ، وتمتع كافة شعوبها دون استثناء بالعيش فى أمان ، بما فى ذلك الشعب الفلسطينى الذى حُرم طويلا من حقه فى إقامة دولته المستقلة و عاصمتها القدس الشريف.

كما استمر شعب السودان الشقيق بعيدا عن شاطئ الاستقرار ، حيث ثارت أزمة دارفور التى من شأنها أن تزيد من زعزعة الأوضاع فى هذا البلد الذى عانى طويلا من ويلات الحروب الأهلية والقلاقل الداخلية.

وفى هذا الصدد ، يرحب الحزب بالاتفاق بين السودان و الأمم المتحدة على التعاون لحل مشكلة دارفور وتامين وصول المساعدات الإنسانية، ويعتبره بشيرا بقرب انفراج هذه الأزمة الإنسانية التى يتذر استمرارها بعواقب وخيمة على المنطقة بأسرها ، ويدعو الحزب المجتمع الدولى إلى عدم الاكتفاء بانتقاد هذا الطرف أو ذاك أو القاء اللوم على هذه السياسات أو تلك ، بل يرى أن الأجدى من هذا هو التحرك بجدية لتوفير المساعدات الإنسانية لمن هم فى أمس الحاجة للغوث من أبناء دارفور ، وإيثار التعاون بدلا من التصادم ، وتركيز الحديث على تقديم المساعدات وليس فرض العقوبات.

وفى العراق، ورغم قيام الحكومة العراقية المؤقتة التى نقلت إليها السلطة والسيادة رسمياً فى ٢٨ يونيو ٢٠٠٤ ، ورغم انعقاد المؤتمر الوطنى العراقى فى ١٥ أغسطس ٢٠٠٤، فإن الأوضاع ما تزال غير مستقرة، وتتزايد عمليات المقاومة والعنف، ويتسع نطاقها الجغرافى، ذلك فى الوقت الذى تتعثر فيه عمليات إعادة الإعمار وتسود حالة من انعدام الأمن وعدم الإستقرار.

فى هذا العام المتوتر، وفى هذا الإقليم الذى تتنازعه الصراعات الداخلية والتدخلات الدولية ، فإن الحزب يرى ضرورة أن تواصل مصر أداء دورها القومى ، آخذة فى الاعتبار التحديات التى يواجهها ذلك الدور واضعة نصب عينيها مصالحها الحيوية ، وفى مقدمتها أمنها القومى.

وفى هذا السياق يطرح الحزب الوطنى رؤيته لكيفية التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية الحيوية من منطلق الحفاظ على الأمن القومى المصرى.

١ - مصر وقضية فلسطين

يؤمن الحزب الوطنى أن قضية فلسطين هى قلب الصراع العربى الإسرائيلى، وهذه القضية لا يمكن أن تحل إلا بقيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة قادرة على الحياة والاستمرار، تعيش فى أمن وسلام جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، وذلك على أرض الضفة الغربية، وفى القلب منها القدس الشرقية، وقطاع غزة، على أساس انسحاب إسرائيل الكامل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧. فقيام تلك الدولة يمثل إقراراً عملياً بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى بموجب الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتى تمثل المرجعية القانونية للجهود الرامية إلى حل الصراع العربى الإسرائيلى، وآخرها خطة خريطة الطريق التى ترعاها اللجنة الرباعية الدولية و تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

وبموجب عملية أوسلو كان من المفترض أن يتم تسوية قضايا الوضع النهائى (القدس، والمستوطنات، والحدود، واللاجئين، والمياه) بحلول عام ١٩٩٩. وبموجب خريطة الطريق فإن الدولة الفلسطينية المستقلة يجب أن تقوم فى عام ٢٠٠٥. ولكن المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية تجمدت، والجهود الدولية تعثرت، وتعرضت عملية السلام للانهيار نتيجة للسياسات الإسرائيلية سواء فى إجراءاتها التعسفية ضد الشعب الفلسطينى، أو فى استمرارها فى عملية بناء المستوطنات فى الاراضى المحتلة. وكنتيجة لهذه المواجهات وللعدوان العسكرى الإسرائيلى المستمر على الشعب والأرض فى الضفة وغزة، والذى أخذ شكل هدم المنازل وتجريف الأراضى، واقتلاع الأشجار، ومصادرة الأراضى واغتيال الناشطين الفلسطينيين أو اعتقالهم، وإقامة سور الفصل العنصرى الذى يحول دون قيام دولة فلسطينية مستقلة قادرة على الحياة ، تفاقمت معاناة الشعب الفلسطينى ، ولازالت المنطقة تدور فى حلقة مفرغة من العنف والعنف المضاد تتضاءل معها الآمال فى إحلال سلام حقيقى فى المنطقة فى المدى المنظور.

ويؤمن الحزب الوطنى الديمقراطى بأن جمود عملية السلام وتعثر مسارها من شأنهما إضعاف الأمل فى المستقبل، وزعزعة الإستقرار الإقليمى، وتغذية قوى العنف، وتنمية تيارات التطرف والإرهاب، بما يتعذر معه نجاح جهود وبرامج وسياسات الإصلاح فى منطقة الشرق الأوسط.

وخير مثال على تلك المعضلة هو عملية الإصلاح المطلوب تطبيقها داخل فلسطين، حيث إن أجهزة الأمن المطلوب توحيدها وتنسيق تحركاتها قد عانت - هى ذاتها - من التخريب والتدمير لمقارها ومعداتها وأفرادها وأسلحتها من جراء العدوان العسكرى الإسرائيلى، الأمر الذى يصبح معه الحديث عن إصلاحها عبثا، ولا يمكن القيام بهذا الاصلاح قبل إعادة بناء هياكلها وتأهيل كوادرها وتسليح أفرادها. ويعد إصلاح قدرات قوات الأمن الفلسطينى شرطًا لازما لحسن قيام الأجهزة المدنية السياسية والإدارية والاقتصادية الفلسطينية بأعمالها وتصحيح أوضاعها وإصلاح ذاتها. وطالما بقت قدرات الأمن الفلسطينى على حالتها الراهنة

من الضعف والتفكك فلن يكون بمقدور السلطة الفلسطينية إنفاذ أى خطط للإصلاح الداخلى.

ويرى الحزب الوطنى الديمقراطى أن يهدف التحرك المصرى لإعادة تأهيل المؤسسات الفلسطينية ، فى ظل خطة إسرائيل الرامية إلى فك الارتباط والانسحاب من قطاع غزة ، إلى تحريك الأوضاع الجامدة ومساعدة الطرفين على العودة إلى مائدة المفاوضات للوصول إلى حل نهائى لقضية فلسطين. وفى هذا الصدد يشدد الحزب على الشروط اللازمة لنجاح هذا التحرك والمتمثلة فى أن يكون الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة انسحابا كاملاً يشمل تفكيك كل المستوطنات الإسرائيلية، وأن يكون ذلك الانسحاب جزءً من الانسحاب من أراضى الضفة الغربية فى إطار التنفيذ الكامل والمتبادل لخطة خريطة الطريق، بما يقود إلى استئناف مفاوضات الوضع الدائم فى أقرب وقت، وصولاً إلى إقامة دولة فلسطينية على كافة الأراضى الفلسطينية التى تم احتلالها فى عام ١٩٦٧، ويشدد الحزب أيضا على ضرورة تسليم القطاع إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.

ويُنوه الحزب بما أبدته مصر من استعداد لمعاونة الفلسطينيين على إعادة بناء قوات الأمن ومؤسسات السلطة الفلسطينية فى إطار خطة شاملة تعاون فى تنفيذها وتمويلها اللجنة الرباعية الدولية ومؤسسات التمويل الدولية، كما يؤكد على ضرورة امتناع القوات الإسرائيلية عن العودة إلى قطاع غزة أو اجتياحه أو ممارسة أعمال العدوان الحالية على شعبه أو أرضه.

ويرى الحزب أيضاً أهمية تبنى الفصائل الفلسطينية لاستراتيجية واحدة وواضحة للتحرك لخدمة الأهداف الاستراتيجية للقضية الفلسطينية، كما يرى أهمية توصل كافة الفصائل إلى توافق وطنى مع السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن عملية الإصلاح السياسى والإدارى والاقتصادى كأحد متطلبات المرحلة القادمة من النضال الفلسطيني.

٢ - مصر وقضية العراق

يرى الحزب الوطنى الديمقراطى أن استعادة شعب العراق لسيطرته على مقدراته كاملة إنما يعد هدفا استراتيجيا يجب أن تتضافر كل الجهود من أجل تحقيقه والتغلب على التحديات التى تواجه العراق ، وهى تحديات ليست بالهينة . ويساند الحزب الوطنى الديمقراطى وحكومته إقامة عراق حر موحد ديمقراطى ومستقل يعمل من أجل إحلال السلام والتقدم والتنمية . ولكن تحقيق ذلك يظل مرهوناً باستعادة الأمن والاستقرار وحفظ السلام داخل العراق لتوفير الظروف الملائمة لنجاح جهود إعادة الإعمار والتنمية وإيصال الخدمات والمرافق وتلبية المطالب الأساسية للمواطن العراقى الذى يعيش معاناة قاسية منذ سنوات.

ولن تتحقق هذه الأهداف جميعها إلا بتوحد العراقيين سياسياً ونبذ كل الأطراف الداخلية والخارجية للسياسات والمواقف التى يكون من شأنها تكريس الانقسامات العرقية والطائفية الضيقة. كذلك فإن تحقيق أهداف الحرية والاستقلال والسيادة والديمقراطية والتنمية والتقدم والسلام يتطلب أن تتم إعادة بناء العراق بواسطة الشعب العراقى ذاته وبأيدى أبنائه وبأفكار مفكريه ومثقفيه وساسته، فالشعب هو الذى يجب أن يختار النموذج الأنسب لظروفه السياسية والثقافية والاجتماعية، أما دور القوى الخارجية فلا يجب أن يزيد عن تقديم العون أو المشورة فى حدود ما يطلبه العراقيون أنفسهم وليس فى إطار فرض نموذج من الخارج عليهم.

ولابد من التأكيد هنا على أن الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية

للعراق يجب أن يكون الأساس فى إعادة بناء الدولة العراقية ، وأن أى مسخ أو تشويه لتلك الهوية سوف يخلق صراعات وانقسامات مدمرة تهدد وحدة العراق مستقبلاً.

وفى ظل المبادئ الأساسية التى تحكم رؤية الحزب تجاه دور مصر الدولى والإقليمى، فإنه يرى أن يرتكز التحرك المصرى على القيام بدور مؤثر وفعال على الساحة العراقية ، وذلك من خلال الخطوات التالية:

أ- تنظيم دورات وبرامج لتدريب وإعادة تأهيل الكوادر والقدرات الوطنية العراقية فى مختلف المجالات.

ب- القيام بدور مهم وإيجابى فى إجراءات بناء الثقة فى مجالات الأمن والدفاع بين العراق والدول المجاورة له.

ج- المشاركة فى جهود إعادة إعمار المرافق الأساسية فى مجالات الخدمات الصحية والمواصلات والنقل والتعليم والسياحة والسفر والبنوك والتأمين والأسواق المالية ، وذلك بتقديم الخبراء والكوادر البشرية والخبرة والمعرفة التقنية ، فضلاً عن تنمية العلاقات بين رجال المال والأعمال وزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين.

د- تقديم العون الفنى والخبرة البشرية فى مجال إعادة بناء مؤسسات القضاء والتشريع والإدارة والانتخابات والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدنى والأجهزة الدبلوماسية ، وذلك لتأهيل وتدريب عناصر وكوادر وقيادات عراقية فى هذه المجالات جميعها.

٣ - مصر وإصلاح النظام العربى

يساند الحزب الوطنى الديمقراطى جهود دعم جامعة الدول العربية كأداة رئيسية للعمل العربى المشترك ، وذلك بتوفير الإمكانات الضرورية لإصلاح هياكلها وتمكينها من أداء دورها على أكمل وجه ، وذلك وفقا للقرارات والإعلانات الصادرة التى اتخذتها مجالس الجامعة بشأن تطوير هياكلها القائمة وإضافة هياكل جديدة بما يثمر فى تعزيز المسيرة العربية المشتركة.

وحتى تتعزز مسيرة العمل العربى المشترك تلك ، يجب العمل على تسوية المنازعات العربية بالحوار والطرق السلمية مع تعزيز قدرة جامعة الدول العربية على احتواء هذه المنازعات قبل تفاقمها من خلال آليات للوقاية من المنازعات أو إدارتها وتسويتها سلمياً.

ويؤكد الحزب على أهمية المضى قدما فى مشاريع التكامل الاقتصادى العربى ، وتنفيذ الإجراءات والسياسات التى تؤدى إلى تحرير حركة التجارة ورؤوس الأموال والأفراد والتكنولوجيا فيما بين البلاد العربية ، فضلاً على تأكيد المدخل الإنتاجي فى تنمية الاقتصادات العربية ، وبناء المشروعات المشتركة ، وتحسين فرص الاستثمار المشترك بما يؤدى فى النهاية إلى قيام السوق العربية المشتركة المرجوة.

ويقتضى إصلاح النظام العربى التوصل إلى مفهوم موحد للأمن الجماعى العربى وماهية التهديدات الموجهة إليه والإجراءات اللازمة لحمايته، وبحث السبل الكفيلة بتفعيل اتفاقيات وأطر التعاون العربى المشترك فى كافة المجالات. وفى هذا الإطار يولى الحزب الوطنى الديمقراطى اهتماماً كبيراً للتعاون العربى الجماعى فى مجالات العلم والتكنولوجيا والتعليم والثقافة، وكذلك تنمية العلاقات الثنائية بين الدول العربية فى هذه المجالات، مع القبول بالتدرج والانتقائية منهاجاً عند وضع عمليات التطوير والإصلاح موضع التنفيذ، مراعاةً لظروف كل دولة.

ومع الإيمان بأهمية العلاقات مع الدول العربية الأخرى كافة ، فإن التنسيق فى مجال الإصلاح والتحديث وتطوير النظام العربى يمكن أن يتم على خلفية من العلاقات المتينة مع الدول العربية ذات الدور المؤثر والملموس على الساحة العربية ، وذلك بهدف ضبط إيقاع العمل العربى فى اتجاه تحقيق المصالح العربية العليا وسط أنواء العلاقات الدولية الراهنة.

ويساعد تنويع وتنمية العلاقات العربية مع كافة القوى الكبرى ، دوليا وإقليميا ، شرقا وغربا (الولايات المتحدة ، والاتحاد الأوروبى ، روسيا الاتحادية ، الصين الشعبية، اليابان، الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا ، تجمع الأسيان ..الخ) على خلق قدر من التوازن فى مواجهة التحديات التى تفرضها الظروف الدولية الراهنة ، والاستفادة من تنوع فرص الدعم التى قد توفرها تلك المصادر.

٤ - مصر والأوضاع فى السودان

يضع الحزب الوطنى الديمقراطى وحكومته العلاقات مع السودان على قمة الأولويات ، ليس فقط لأن السودان دولة شقيقة ترتبط بمصر بالعديد من الصلات التاريخية والجغرافية والثقافية، ولكن أيضا للارتباط الوثيق بين الأمن القومى للبلدين . وقد شهد السودان فى الفترة الأخيرة عدة تطورات ربما كان أهمها توقيع حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان على عدد من البروتوكولات فى مجالات الترتيبات الأمنية وتقاسم الثروة والسلطة. وهى البروتوكولات التى تنبئ بـ "سودان جديد" يتشكل فى المرحلة الانتقالية التى تمتد إلى ست سنوات يمارس شعب جنوب السودان فى نهايتها حق تقرير المصير.

والواقع أن تحديد النتيجة التى تتضمنها نصوص تلك البروتوكولات لن تكون بمنطوق هذه النصوص فقط وإنما بالروح التى سينفذها بها طرفاها ، وإذا كان تشوب بعض الخلافات عند التنفيذ أمرا متوقعاً ، فإن ما أسفرت عنه الحرب الأهلية لأكثر من عقدين من الخراب والدمار حرى بدفع الطرفين إلى الحرص على إنجاح وتنفيذ تلك الاتفاقات ، وهو ما يجب استثماره لحث طرفى الاتفاق على التمسك بخيار استمرار الوحدة باعتباره الخيار الأمثل لشعب السودان ولكافة الدول والشعوب المحيطة به.

ويؤمن الحزب الوطنى الديمقراطى وحكومته بأهمية إقامة علاقات طيبة مع الأطراف المختلفة بالسودان، وزيادة الاهتمام بالجنوب وتنميته، ومن ذلك الإسراع بإقامة فرع جامعة الإسكندرية فى مدينة جوبا، وإعادة فتح فرع جامعة القاهرة فى الخرطوم ومد نشاطها للجنوب، وفتح مراكز ثقافية وطبية، وتقديم منح دراسية للجنوبيين للدراسة فى مصر، وكذلك تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين بما يخدم مصالحهما المشتركة.

وفى شأن قضية دارفور يرى الحزب الوطنى الديمقراطى ضرورة إعطاء الحكومة السودانية المهلة الزمنية الكافية لإنجاز المهام المتفق عليها مع الأمم المتحدة ، سواء فى إيصال مساعدات الإغاثة الإنسانية والصحية والغذائية إلى معسكرات النازحين ، أو تمكين المراقبين

الدوليين من أداء عملهم ، أو انتشار قوة الاتحاد الأفريقي لحماية المراقبين الدوليين، أو إعادة النازحين إلى بيوتهم وأوطانهم وتأمينهم هناك، ونزع سلاح الميليشيات المتصارعة. وتقديم المتورطين من عناصرها في أعمال القتل والإرهاب لمحاكمة قانونية عادلة. ويؤمن الحزب بأهمية الاستمرار في التحرك المصري السريع والنشط دبلوماسياً وإنسانياً وسياسياً للوصول إلى توافق دولي حول ضرورة عدم استخدام القوة أو إرسال قوات تدخل أجنبية أو تطبيق عقوبات دولية على الحكومة السودانية ، لما لكل ذلك من آثار خطيرة على الوضع في السودان والمنطقة.

واتصالا بما تقدم ، يشيد الحزب بما يبذله الاتحاد الإفريقي من جهود بناءة لحل الأزمة في دارفور سلميا ، وذلك في إطار تعزيز القدرات الذاتية للمؤسسات والهياكل الأفريقية في مجال حل الصراعات والنزاعات الداخلية.

كما يؤكد الحزب مشددا على ضرورة التزام كافة الجهود الدولية خطا ثابتا باحترام سيادة السودان ووحدة أراضيه.

٥ - مصر وأفريقيا

يوقن الحزب بضرورة توثيق علاقات مصر مع كافة دول القارة الأفريقية التي تمثل العمق الجغرافي الاستراتيجي لمصر ، خاصة في ضوء ما يربط مصر بالقارة الإفريقية من روابط تاريخية عميقة عززها دور مصر في حقبتي الخمسينات والستينات لتدعيم حركات التحرر الأفريقية.

كما يولي الحزب اهتماما كبيرا لتنمية علاقات مصر الاقتصادية مع مختلف دول القارة والتجمعات التنموية التي توجد بها ، وفي مقدمتها تجمع الكوميسا.

ويأتي تعزيز العلاقات بين مصر ودول حوض النيل في مقدمة محاور التحرك المصري على الساحة الأفريقية ، حيث إن الأهمية الاستراتيجية لنهر النيل بالنسبة لمصر ، ولكافة دول حوضه ، تجعل من تعزيز تلك العلاقات أمرا حتميا بالنسبة للجميع.

وفي هذا الإطار ، فإنه من الأهمية بمكان نبذ أية خلافات قد تعوق دفع خطط وبرامج التعاون بين دول حوض النيل ، والتركيز على مجالات وفرص التعاون المشترك الذي من شأنه تعظيم استفادة جميع دول الحوض مما يتيحه من امكانيات هائلة لتوليد الكهرباء وتوفير مياه الري والشرب التي تشتد الحاجة إليها ، في وقت أصبحت المياه قضية استراتيجية على المستوى الدولي ومكونا هاما من مكونات الأمن القومي لكافة الدول.

واتصالا بهذا ، يأتي تشجيع الحزب الوطني الديمقراطي لسياسة خارجية تسعى لتوسيع دائرة التعاون مع دول حوض النيل ، على المستويين الثنائي و الجماعي ، وتكثيف الاتصالات مع باقي دول الحوض لبحث ما يتعلق به أو بالمنطقة من قضايا محل اهتمام مشترك.

٦- مصر وقضية أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

يدعم الحزب الوطني الديمقراطي مبدأ عدم انتشار تلك الأسلحة بما يجنب المنطقة سباق تسلح من شأنه إلحاق الضرر بالجميع ، ويرى أن يكون نزع تلك الأسلحة ، على اختلاف أنواعها من نووية أو بيولوجية أو كيماوية ، شاملا ومتزامنا ، وأن يمتد هذا إلى نزع وسائل إيصالها ، وهو ما يخلق نظام أمن جديد بالمنطقة يتسم بالتوازن والاستقرار ويحقق الأمن والحماية لكافة دول وشعوب المنطقة ، ويدعم فرص إمكانية إقامة تعاون إقليمي من خلال تعزيز الثقة المتبادلة واحترام مبادئ الشرعية الدولية.

ويتأسس موقف الحزب في هذا الصدد على مبادرة الرئيس مبارك في مايو ١٩٩٠ لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. ويعتقد الحزب أن جهود منع الانتشار النووي يجب أن ترمي ، كغاية نهائية ، إلى إقامة عالم آمنٍ خالٍ من السلاح النووي. وفي هذا الصدد يحث الحزب الوطني الديمقراطي المجتمع الدولي على دفع إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي. كشرط أساسي لتوفير مناخ يسمح بالتزام كافة دول المنطقة بالقيود المفروضة دوليا على إنتاج أو حيازة أو إستخدام كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل.

على أن جهود منع الانتشار النووي لا يجب أن تحول دون تقديم العون من الدول النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الدول غير النووية الأعضاء في معاهدة منع الانتشار النووي لتنمية قدراتها في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وذلك وفقاً لأحكام معاهدة حظر الانتشار النووي.

ويدعو الحزب الوطني الديمقراطي المجتمع الدولي إلى التجاوب مع مبادرة الرئيس مبارك لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، ويؤكد على أهمية عقد مؤتمر دولي حول موضوع منع الانتشار وإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية، وذلك لما لمثل هذا المؤتمر من أهمية في ظل المناخ الدولي الحالي الذي يتنامى فيه الاتجاه نحو تشديد القيود والضوابط الدولية لإحكام الالتزام بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ، دون التعامل بصورة فعالة وجوهرية مع البرامج النووية التي تقع خارج نطاق الرقابة الدولية.

٧- مصر والمبادرات الدولية للإصلاح

يؤمن الحزب الوطني الديمقراطي بأن دور مصر الإقليمي ينطلق من ضرورة التفاعل الإيجابي مع العالم ومع المتغيرات العالمية والإقليمية من حولنا، ومن أهمية تحرك مصر كدولة إقليمية محورية تسعى لتحقيق مصلحتها الوطنية، في إطار يدعم السلام والاستقرار الإقليمي والدولي من خلال علاقاتها الثنائية وعضويتها الفاعلة في المحافل والمؤسسات الدولية. ويدفع في اتجاه تعزيز جهود الإصلاح والتحديث والتطوير للهياكل والبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد الداخلي وأيضا على النطاق الدولي ، وعلى أساس من قواعد الشرعية الدولية.

ويرى الحزب أن الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي مطلب قومي ، وأن السياسات والبرامج الساعية إلى تحقيقه تأتي استجابة لتلك المطالب، وتقوم على مشاركة حقيقية وأصيلة بين الدولة والمجتمع المدني. ويؤمن في هذا الصدد إدراك عدم وجود صيغة واحدة تمثل وصفة سحرية لتحقيق الإصلاح في كافة المجتمعات العربية بغض النظر عن التباين والفروق فيما بين تلك البلاد من النواحي الثقافية والسكانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

كما يؤمن الحزب أن نجاح جهود الإصلاح لا ينفصل عن تهيئة المناخ الإقليمي المواتي لاستمرارها، وهو ما يتطلب تكثيف الجهود الإقليمية

والدولية لتسوية الصراعات والمشكلات الإقليمية الحادة وبخاصة الصراع العربي الإسرائيلي، وفي القلب منه قضية فلسطين، والوضع في العراق، والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، فاستمرار هذه الصراعات وتفاقم بعضها يخلق بؤرا للتوتر والعنف وعدم الاستقرار تمثل تحديا حقيقيا أمام وضع خطط وبرامج الاصلاح موضع التنفيذ.

ولقد مثلت النقاط السابقة المنطلقات الرئيسية لرؤية الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته لمسألة المبادرات الدولية للإصلاح، وهي ذات المنطلقات التي بني عليها الخطاب المصري الرسمي والشعبي الموجه إلى العالم الخارجي عقب طرح هذه المبادرات منذ بداية العام الحالي، وخاصة تلك المعروفة باسم "الشرق الأوسط الكبير" التي طرحت في فبراير ٢٠٠٤ ، والعديد من المبادرات الدولية اللاحقة لها. فقد اتخذت مصر موقفاً واضحاً وقوياً تم التعبير عنه من خلال تحرك نشط ومكثف على الصعيدين الدولي والعربي في اتجاهين : الأول نحو شرح وجهة النظر المصرية تجاه المبادرات الدولية المطروحة والمآخذ على بعض عناصرها وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي تستند إليها، والثاني نحو شرح مشروع الإصلاح المصري ودحض المزاعم بوجود فراغ إصلاحي في المنطقة وتأخر دولها في تنفيذ إجراءات الإصلاح المطلوبة.

ويرى الحزب أن بمنطقتنا من التجربة الثقافية والتراث الحضاري ما يكفل دفع القدرة الذاتية لتطوير برامج الإصلاح النابعة من هذا التراث الحضاري المتراكم. ومن هنا فإن كافة التحركات والمواقف المصرية قد التزمت خطا ثابتا بعدم قبول فرض الإصلاحات من الخارج، والتمسك بأن أولويات الإصلاح يجب أن تنبع من داخل المنطقة وبإرادة ذاتية من مجتمعاتها ودولها، وأن أية مبادرة مطروحة في هذا الشأن يجب أن تنسجم مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدول المنطقة دون محاولة فرض نمط إصلاحي لا يراعي خصوصيات المنطقة وظروفها، مع التأكيد على الأهمية القصوى لحل القضية الفلسطينية باعتبارها ، بجانب أهميتها الذاتية بالنسبة لشعوب المنطقة، بؤرة التوتر الرئيسية في المنطقة.

ويمكن إيجاز الرؤية بشأن المبادرات الدولية المطروحة بشأن الاصلاح في النقاط التالية:

- أن نقطة الانطلاق لغالبية هذه المبادرات تقوم على افتراض وجود خلل وقصور في النظام العربي والشرق الأوسط يفرز بيئة سياسية واجتماعية تفرخ الإرهاب. وهو افتراض متعسف يحمل المنطقة بأكملها أخطاء تلك الفئات التي تلجأ إلى العنف، ويتجاهل الأسباب الرئيسية وراء عدم الاستقرار والتوتر في الشرق الأوسط.
- أن مفهوم "الشرق الأوسط الكبير" - الذي اتخذ منه عدد من المبادرات إطاراً عاماً - ينطوي على تعميم غير مفهوم ، حيث يضم دولاً يتسم واقعها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بالتنوع الشديد، ولا يراعي ظروف كل دولة، وقدرتها على استيعاب السياسات الإصلاحية المطلوبة، أو الخصوصيات التي تحكم مسيرة الإصلاح العربي. كما يتعين الإشارة إلى عدم وضوح النطاق الجغرافي لتلك المبادرات ، حيث يضم - بين من يضم - عددا من الدول المتباعدة التي لا يجمعها رابط جغرافي أو اجتماعي ، اللهم إلا من زاوية اهتمام القوى الكبرى بتلك الدول.
- أن طرح مثل هذه المبادرات دون التشاور المسبق مع دولها، يتنافى تماماً مع قواعد العلاقات الدولية ، وفي مقدمتها المساواة في السيادة والإحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية. ومن هنا جاء رفض مصر لهذا النهج، تأكيداً لموقفها الثابت بأن التصور والرؤى الخاصة بالإصلاح يجب أن تنبع من داخل المنطقة، وأن تكون الغاية من التعاون الدولي تحقيق الأهداف والأولويات التي تحددها دول المنطقة ذاتها بما يتفق مع مصالحها وأولوياتها.
- أن طرح المبادرات الدولية المختلفة بشأن الإصلاح في المنطقة في وقت لا تقوم فيه القوى الكبرى بأي تحرك جاد لإحياء عملية السلام، وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، ويستمر فيه تردي الأوضاع في العراق والتواجد الأجنبي ، ينم عن تجاهل لمحورية القضايا العربية المصيرية في وجدان الشعوب العربية، ويغفل حقيقة أن إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد حدة التوتر في المنطقة، وتعميق مشاعر الإحباط واليأس، بما لا يخلق بيئة صالحة لدعم حركة الإصلاح في المنطقة.

وفي نفس الوقت الذي سعت فيه مصر لإبراز النجاحات التي تحققت على صعيد الإصلاح، فإنها لا تغفل أن برامج الإصلاح لم تحقق بعد كافة أهدافها، وأن مسيرة التحديث لا تزال تواجه تحديات كبيرة، وتحتاج إلى تعميق خطواتها في بعض الحالات، والإسراع بها في حالات أخرى، بما يتفق مع المصالح والأولويات المصرية، على أن يتحقق ذلك من خلال مجهوداتنا الذاتية، أو في إطار التعاون مع المجتمع الدولي.

وتجدر الإشارة إلى ما أوضحه الرئيس مبارك في هذا الصدد في كلمته أمام مؤتمر الإصلاح العربي في الإسكندرية يوم ١٢ مارس ٢٠٠٤، حينما أشار إلى أن ما أبدته مصر من ملاحظات حول المبادرات الدولية لإصلاح المنطقة العربية، لا يعني رفض الإصلاح. مؤكداً مبدأ هاما وأساسيا وهو أن الإصلاح يمثل أولوية مصرية قبل أن يكون مطلباً دولياً. ومن هذا المنطلق فإن الجدل المثار حول مشاريع الإصلاح الدولية لا يجب أن يشغلنا عن المضي قدماً في تنفيذ أولويات الإصلاح المصرية، أو أن يثنينا عن العزم على استكمال مسيرة التطوير في كافة المجالات تحقيقاً لما هو في صالح مجتمعنا.

وقد عرض السيد الرئيس في كلمته ملامح هذه الرؤية التي ارتكزت عليها خطوات الإصلاح على مدار العقدين الماضيين، والتي عكف الحزب الوطني على ترجمتها في شكل رؤية متكاملة وتفصيلية للإصلاح

والتحديث طرحها فى أوراقه ووثائقه. فقد أوضح سيادته أننا مقبلون على مرحلة جديدة، تتطلب تعميق خطوات وجهود الإصلاح على كافة المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى ترسى دعائم النهضة الشاملة لمجتمعنا. ويتطلب هذا إعادة النظر فى منظومة التعليم حتى تتمكن من تأهيل مجتمعنا لأن يكون طرفاً فاعلاً فى المنافسة الدولية، وتعميق مسار الإصلاح الاقتصادى وتطوير دور الدولة بما يمكنها من أداء دورها الرقابى لضمان الأداء الفعال لآليات السوق، والمضى فى خطوات الإصلاح السياسى التى اتخذناها، بما يعزز حقوق المواطن ويحافظ على كرامته، على أساس يضمن زيادة المشاركة الشعبية فى الحياة السياسية، ومشاركة المجتمع فى عملية الإصلاح.

ولم يقتصر التحرك المصرى على شرح أبعاد مسيرة الإصلاح فى مصر، بل ارتكز أيضا على طرح رؤية جادة وشاملة للإصلاح العربى، تمثلت فى المبادرة التفصيلية التى تقدمت بها مصر لإصلاح الجامعة العربية، استناداً إلى ضرورة خلق إطار مؤسسى فعال قادر على مواجهة التحديات التى تواجه العالم العربى، هذا فضلاً عن طرح مصر لمبادرة طموحة للإصلاح العربى الشامل.

ويرى الحزب أن المبادرة التى طرحت من قبل مجموعة الدول الصناعية، والتى عكست فى صياغتها النهائية العديد من الملاحظات التى أبدتها مصر والدول العربية الأخرى، فى نفس الوقت الذى لا زالت تتضمن بعض النقاط الخلافية التى أوضحت مصر تحفظاتها بشأنها، يمكن أن تمثل أرضية مواتية لمزيد من الحوار والنقاش مع الدول المتقدمة حول قضايا التنمية والإصلاح فى المنطقة، استناداً للمبادئ والمنطلقات التى ارتكز عليها الموقف المصرى، بهدف تعظيم الإستفادة من الجهود الدولية لصالح أهداف التنمية التى طالما نادى بها الحزب.

٨- مصر ومنظمات المجتمع المدنى الدولى

ويؤمن الحزب الوطنى أن التفاعلات الدولية لم تعد قاصرة على الصعيد الرسمى، بل تمتد لتشمل التفاعلات مع قوى ومؤسسات المجتمع المدنى، وقد شهدت السنوات الماضية تنامى أهمية ما يعرف بـ " المجتمع المدنى الدولى " الذى بات له تأثير ملموس على مجالات عديدة من العلاقات الدولية وخاصة ما يرتبط منها بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن هنا يؤمن الحزب بأهمية توثيق الصلات مع مؤسسات المجتمع المدنى فى الدول والمجتمعات الأخرى، وذلك خدمة لقضايانا الوطنية والتنموية ودفاعا عن مصالحنا فى المحافل الدولية.

وقد عرفت مصر منذ زمن بعيد نشاطا واسعا ومؤثرا لمنظمات المجتمع المدنى فى مجالات التعليم والثقافة والصحة وتحرير المرأة والرعاية والإغاثة الاجتماعية ، مما يؤكد على أصالة الجذور الوطنية لهذه المؤسسات ، ولذا فإن الحزب إذ يشجع الدور الهام لهذه المؤسسات، فإنما يؤكد على دور اصيل وليس دورا وافدا.

ولذلك يدعو الحزب الوطنى الديمقراطى إلى ترسيخ التواصل مع منظمات المجتمع المدنى الدولى واستضافة بعض رموزها والمشاركة فى أنشطة وبرامج وحملات مشتركة معها، آخذين فى الاعتبار أن كثيرا من مقتضيات الدفاع عن قضايانا يستلزم ميدئيا التعريف بها ، وأن بعضا من المواقف المعادية للقضايا الوطنية والعربية راجع إلى عدم الإحاطة بها بالقدر الكافى، لا سيما فى إطار الهجمة الشرسة على العرب والمسلمين فى الوقت الحاضر . ولذا لزم تكثيف المعرفة بهذه القضايا لدى مؤسسات المجتمع المدنى الدولى.

ويدعو الحزب إلى ربط الجمعيات الأهلية بمصر والعالم العربى بالجمعيات التى ينشئها المصريون والعرب والمسلمون بالخارج، ودعم انشغال هذه الأخيرة بقضايا مصر والوطن العربى، وتوظيفها لخدمة السياسات التى تخدم المصالح القومية العليا . والتأثير فيها لانتهاج سياسة تحسب لها لا عليها، والعمل على اتخاذ مواقف ترسى حالة من التوازن بينها وبين مواقف جمعيات مناهضة لقضايانا.

خـــــاتمـة

ينطلق الحزب الوطنى الديمقراطى فى رؤيته للتعامل مع القضايا الاستراتيجية التى تواجه الأمن القومى المصرى من مبدأ رئيسى، يتمثل فى وضع المصالح الوطنية فى صدارة أولويات تحرك مصر على الساحة الخارجية. ويبرز هذا التوجه أهمية التعامل الإيجابى مع القضايا الإقليمية والدولية المتشابكة بصورة متكاملة تعزز من الأمن القومى المصرى ، وتوفر - فى ذات الوقت - المناخ والأجواء المواتية لمواصلة مسيرة الإصلاح الداخلى الشامل بالتعاون مع المجتمع الدولى وشركاء مصر الدوليين.

ويعتقد الحزب أن وقائع الماضى وحقائق الحاضر يشيران إلى أن نجاح الدور الإقليمى لمصر وصيانة أمنها القومى ليس رهنا للتمنيات أو المطالب أو المواقف الإيديولوجية ، ولكنه مرتبط بسياسة خارجية نشطة وفعالة تدرك الواقع على نحو سليم ، ليس من باب الإستسلام له، ولكن لتحرى ما يوفره من فرص ويمثله من تحديات ، وهو أيضا رهن بتعامل واع مع المعطيات والمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

كما يوقن الحزب بضرورة انطلاق الدور المصرى من أرضية داخلية متماسكة وصلبة، ركائزها البحث العلمى والتطور التكنولوجى والقوة الاقتصادية والعسكرية والإصلاح السياسى والثقافى الذى يتيح لكافة قوى المجتمع حرية الإبداع والابتكار والتعبير والمشاركة فى تحقيق التنمية الشاملة.

ويؤكد الحزب أن هذه الرؤية يجب أن تعبر عن نفسها من خلال المحاور التالية:

- الاستمرار فى تقوية أواصر الصداقة والتعاون مع الدول والتجمعات الدولية الفاعلة ، حتى وإن اختلفت الرؤى والتوجهات حول بعض القضايا الاقليمية والدولية.
- التفاعل بواقعية مع نظام الأحادية القطبية الناشئ عن انتهاء حقبة الحرب الباردة. وما يتطلبه ذلك من سياسات تستند إلى معطيات الواقع الدولى الحالى ومتطلبات التعامل معه.
- تعزيز الدور العربى والأفريقى لمصر استناداً إلى رؤية متطورة للعمل الجماعى الإقليمى بشكل يمكن دول القارة والمنطقة العربية من التعامل مع المتغيرات والتحديات الدولية بفاعلية.

www.ndp.org.eg

الفكر الجديد... وأولويات الإصلاح